الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي

م . د . ميثم ربيع هادي* علي كريم راضي الأعرجي**

المستخلص :

كان الدافع من وراء القيام بهذا البحث هو التوصل لحل مجموعة من المشكلات والإجابة على تساؤلات أثارتنا ودفعتنا نحو التقصي والبحث للتوصل الى حقائق تلك المسائل ، وأبرز تلك المشكلات كانت هل أن للإستثمار الأجنبي المباشر دور في تنمية قطاع النفط العراقي وتطويره ؟ وهل أن هذا الدور مستحدث أو طارىء أم هو مبتدأ منذ وقت طويل ؟ وهل أن هذا الدور إيجابي أم سلبي ؟ وهل أن العراق بحاجة الى شركات أجنبية وإستثمارات أجنبية لتطوير قطاع النفط أم أن إمكانياته الذاتية البشرية والمالية قادرة على تنمية وتطوير قطاع النفط بشكل ذاتي ؟

وهل أن الأطر القانونية مهيأة وبشكل جيد لتنظيم عمل طرفي التعاقد ؟

أخرى لاتقل أهمية عن المشكلات المذكورة أعلاه . وكان هناك مشكلات

أما عن فرضيات البحث فوضعت حلول ممكنة لمشكلاته وكانت على شكل نقاط هي:

وجود دور للإستثمار الأجنبي في الوقت الحاضر ، ووجود دور تاريخي أيضا ، وعدم كفاءة الكوادر الوطنية وقدرتها على تنمية وتطوير قطاع النفط لاعيب فيها أو لقلة خبراتها ولكن لعدم توفر التكنولوجيا المطلوبة للقيام بعمليات التطوير والتنمية أما بخصوص الإطار التشريعي إفترضنا وجودة ولكن بشكل منقوص فهو موضوع للأستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة ولايتعامل مع القطاع النفطي بخصوصية .

ويوجد هناك فرضيات أخرى موضوعة كحلول ممكنة لمشكلات أخرى .

وبالنسبة لأبرز الإستنتاجات التي تم التوصل إليها فهي أن للأستثمار دور في رفع الطاقات الأنتاجية وإيصالها الى مستوياتها التي تجعل العراق يأخذ مكانه الصحيح في الساحة العالمية كأبرز المصدرين للنفط بين مثيلاته التي تملك نفس مستويات الأحتياطيات ، ويساهم الإستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة لإستخدامها في إنجاز العمليات الإستخراجية للنفط الخام من باطن الأرض وتم استنتاج أيضا أن البيئة العراقية وعلى الرغم من المعوقات الكثيرة التي تعاني منها سياسيا وإقتصاديا وأمنيا ولكنها كانت جاذبة للمستثمر الأجنبي حيث نجد المستثمرين يتهافتوا على وزارة النفط ومن كبرى الشركات العالمية العاملة في المجال النفطي لتقديم عروضها لأجل المشاركة والدخول في المنافسة على عمليات تطوير الآبار المطروحة للإستثمار الأجنبي في كل من جولة التراخيص الأولى وجولة التراخيص الثانية واللتان يمكن الحكم عليهما بأنهما جولتان تميزتا بالشفافية التامة وكانتا ناجحتين الى حد كبير .

اما عن أبرز التوصيات كانت كالآتي :

1. في حالة زيادة كميات النفط المنتج والمصدر بشكل مضطرد وبكميات كبيرة وزيادة الطلب قد تكون بشكل لايتناسب أو يقل عن الكميات المنتجة فسيؤدي ذلك الى خفض الأسعار عالميا فيجب مراعاة ذلك.
2. لابد من وجود إشتراطات في العقود التي يتم إبرامها مع المستثمر الأجنبي على نسبة اليد العاملة المحلية الواجب تشغيلها في المشروع .
3. لابد من إستثمار الغاز المصاحب لعمليات إستخراج النفط وعدم تركه يهدر ويحرق في الهواء بلا مردود أو فائدة وإنما يكون ذات ضرر بيئي كبير.
4. لابد من حل مشكلة الحقول المشتركة مع الدول المجاورة لأن العراق بحاجة الى كل برميل يتمكن من إنتاجه وتصديره للحصول على مردود مالي للقيام بعمليات إعادة الإعمار .

* عضو هيئة تدريسية / مدرس / جامعة كربلاء

** باحث

مقبول للنشر بتاريخ 2011/7/3

5. لابد من القيام بالتوجيه الأمثل للموارد المالية المتأتية من الكميات المضافة الى الإنتاج عن طريق القيام بعمليات التطوير لتوجيهها نحو الجانب الإستثماري لا الجانب التشغيلي من الموازنة والميزانية العامة ، وذلك للتخلص من مشكلة الإعتمادية على واردات النفط كمصدر أحادي لتمويل الميزانية العراقية في جانب إيراداتها وتمويل نفقاتها يخلق مصادر أخرى للأموال تمثل إيرادات للميزانية بجانب الإيرادات من النفط وذلك سيمنح مرونة أكبر للأقتصاد العراقي .

Abstract

The a im of this research was to find solves of groups of the problems and to find – out the suit alle answers to the questions hat made us to search and know the Reality of that Questions ; And the most impotents mattess were that direct foreign In vestment and its Role in Iraqi field and the Develope ment of it ; And is this role new or not ; or it is leeing from Long time , And is this Iraq needs foreign comp anise and foreign in vest ments to im prove the oil field . or Its own a abilities of its financap and humanity is able to grow and improve the oil field onit's own abilities , And are these suitable codes are prepared in a good way to recognize the work , Between the two of that a greement ? there were another problems are not less important than the problems that mentions above . There are steps belongs – to the supposing of this research that mentions solves for it's matters ; there is a role for foreign in vest ment at this time . and there is a historical role too ; and then , there isn't efficiency of the national staffs , and their capacity to grow and improve the oil field , there is not bad thing or loss efficiency , but there isn't the suitable technology to do that . But to the legal from , we can say it is found , but not in completed form ; but in general , it is found divectly for the foreign in vest ment and it is not treated especially with the oil – field . There are another theories as possible solves for another problems , we come – out ; thare is a role for the in vest ment to rise the capacity of production and make their levels which make Iraq takes it's position in the national – yard as one of the most exporters of the oil among that countries like him ; that have the same spare of ; and the invevtment would share in enterdnce the modern techno logy to use it to per form the oil from the depth of the earth , Also , we knew that Iraqi environment in spite of many difficu lties that suffer from political , economical and security ; But it is at ractive to the men of the invest ment ; where we find the men of the invest ment are willing to deal with the ministry of oil we notice that from the famous and national companies in the oil field to give their efforts to share in gitting the oil proc asses and developing the oil fields that are ready for foreign

invest ment in the first per mitions ; and in the second one ; there is flexibility in both of them and they are successful to the farthest .

There are many points ; we mention them below:-

1- *In the case of in ceasing the quantities of the oil productions that exported regularly and in large quantities and in – creasing demand ; may be*

unsuitable form or that less from the product quantities nationality that leads to low prices , Hence , we must notice that well .

2- *There are certain conditions in the bonds that gives to the foreign investor ; that depends – on the local work force that must be work in that project .*

3- *We must invest the gas that products with processes of the oil – produc tions and don't leave it burns in the air without profitor benefit . If that happens ; it should be dam aged to the nature and to our environ ment .*

4- *We must solve the problem of the oil – fields that are on the boundaries between two countries ; because Iraq needs every tanker of oil – that Iraq may products and export it in order to get its price and use it for R – building process .*

5- *We must the optmaf direction to the financial sources that comes – out from the added quantities to the production Via the proceses of develop ment and to use it tow – ards the in ves tment ; not for the working – side of the Balance and the Balance and the common Ba – lance , in order to – get – rid – of the problem of the depending – on the financial sources of oil as a shingle source to increase the Iraq Balance , for increasing – side and increase its pay ments that happens by creation of another sourcer of financial sources that should be for increasing the Balance ; besides the sources of the oil – this thing should make enough flexibity to the Iraqi Economy .*

المقدمة

لقد حضي موضوع الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر والغير المباشر بقدر كبير من الأهمية في الدراسات الاقتصادية والمالية في جانبيه النظري والتطبيقي بوصفه أحد محددات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، فضلا عن كونه أحد مكونات الطلب الكلي ويعد من أهم مصادر التمويل في الدول النامية للاستثمارات في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، وما زال التنظير مستمر في هذا المجال بسبب ظهور متغيرات عديدة وكثيرة وجديدة على نحو متزايد نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى العالمي بشكل مستمر وتولي دول العالم على إختلاف درجات تقدمها عناية فائقة لموضوع الاستثمار بوصفه واحداً من أبرز محركات النمو الاقتصادي حيث تسعى من خلال سياساتها وتشريعاتها الى تهيأة جميع السبل الجاذبة للإستثمار وتوفير سائر الوسائل للمستثمرين لتنفيذ المشروعات المختلفة في أراضيها لما لذلك من آثار جيدة على صعيد التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والمالي وتحسين معيشة الأفراد .

أهمية البحث:-

1. تكمن أهمية البحث بالنسبة للمجتمع العراقي ككل وذلك لقلة المعرفة والنظرة السلبية لموضوع الاستثمار الاجنبي بصورة عامة .
2. بما أن النفط العراقي ومن خلال صادراته يعد هو المورد الأول لتمويل الميزانية العراقية وبشقيها التشغيلي والإستثماري فلابد من زيادة الصادرات لزيادة الأموال المحصلة وتوجيه القدر الأكبر منها الى الجانب الإستثماري لخلق موارد أخرى تدر أموال على الخزينة العراقية ففي هذه الناحية نوضح الأهمية المالية للنفط كمورد أساسي ومهم بل رئيسي للعراق .
3. بما ان العراق كان معزول عن البيئة الدوليه في العقدين الاخيرين من القرن الماضي ، لأسباب دخوله في الحروب وخضوعه للعقوبات الدولية وبعد الإنفتاح العالمي على العراق وإنفتاح العراق على العالم الخارجي وتزايد الدعوة بالإستثمار الأجنبي المباشر ومن مختلف الجهات للقدوم للإستثمار بالعراق كان لابد من تعريف المستثمر الأجنبي بالبيئة المتوافرة بالعراق والتي في ظلها سوف يمارس أعماله ونشاطاته وتوضيح الفرص والتهديدات التي سوف يواجهها .

أهداف البحث :-

يهدف البحث الى كل مما يلي :

1. يهدف البحث للتعرف على الإستثمار الأجنبي من مختلف الجوانب .
2. يهدف البحث الى التعرف باحتياج القطاع النفطي العراقي من الموارد المالية المطلوبة لتطويره .
3. يهدف البحث الى التعرف على المشكلات والمعوقات التي تتعارض ومع جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى العراق .
4. يهدف البحث الى معرفة مقدار الزيادة الناشئة عن الإستثمار الأجنبي المباشر في كميات النفط المنتجة.
5. يهدف البحث الى التعرف على مقدار الزيادة الحاصلة في الموارد المالية الإضافية التي سيحصل عليها العراق من جراء الكميات المضافة الى الإنتاج .
6. يهدف البحث الى التعرف الى أعداد اليد العاملة التي سيتم تشغيلها ودور الإستثمار في القضاء على البطالة .
7. يهدف البحث الى التعرف على نوع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المستخدمة في عمليات الإستخراج التي سيجلبها استثمار الإجنبي المباشر .
8. يهدف البحث الى التعرف على حجم الإحتياطي المؤكد وغير المؤكد من النفط الخام ومواقع تمركزها ومركز العراق العالمي وترتيبه بين الدول العالمية المصدرة للنفط .
9. يهدف البحث الى التعرف على مميزات النفط العراقي .
10. يهدف البحث الى التعرف على الإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم عمل الإستثمار الإجنبي المباشر داخل العراق والمزايا الممنوحة للمستثمر والإلتزامات المفروضة عليه
11. يهدف البحث الى التعرف على أنماط الإستثمار التي بموجنها تبرم العقود النفطية وأيها أفضل للأخذ به.
12. يهدف البحث الى التعرف على البدائل المتاحة للقيام بعمليات التطوير لقطاع النفط العراقي (قطاع الإستخراج بشكل خاص) .

فرضيات البحث:-

نورد فرضيات البحث متمثلة في النقاط أدناه:

يوجد دور للإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع النفط العراقي وتأثيرات هذ الإستثمار تكون إيجابية في بعض الجوانب وسلبية في جوانب أخرى و الكوادر الوطنية غير قادرة على القيام بتطوير القطاع الإستخراجي ولا يعود ذلك لوجود قصور في القدرات والخبرات والمهارات لدى الكوادر الوطنية وإنما يعود ذلك الى عدم توافر التكنولوجية والتقنية الحديثة لديهم ، والتي تتوافر لدى الشركات الكبرى العالمية وقيامها بالتمويل بدلا عن الحكومة العراقية.

وكذلك يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في رفع الطاقات الإنتاجية للعراق من النفط الخام وبالتالي سوف تزداد قدرة العراق على زيادة صادراته وسيؤدي ذلك الى وضع العراق في مكانه الصحيح بين الدول الكبرى المصدرة للنفط .

اما بخصوص الإطار التشريعي فهو موجود لينظم عمل الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ولكن ليس هناك قانون مشَرع حديثا ينظم عمليات التعاقد للإستثمار في قطاعي النفط والغاز بصورة خاصة .

وبخصوص العقود فهناك العديد من العقود التي يمكن إبرامها ولكن العقد الأفضل الذي يصب في صالح العراق هو العقد المسمى بعقد المقاولات (عقد الخدمة) .

بخصوص البيئة الاستثمارية في العراق وعلى الرغم من المشكلات التي تعاني منها ومن مختلف الجوانب (إقتصادية ، سياسية) إلا أنه جذب المستثمر الأجنبي نحو الإستثمار في قطاع النفط .

مشكلة البحث :-

يمكن صياغة المشكلة وتلخيصها بالتساؤلات الآتية :-

1. هل ان للإستثمار الأجنبي المباشر دور في تطوير قطاع النفط العراقي ؟ وهل هذا الدور إيجابي أم سلبي ؟
2. هل الكوادر الوطنية المتخصصة في قطاع النفط قادرة على تطوير النشاط الإستخراجي بشكل خاص دون الحاجة الى مساعدة أو مساندة أطراف خارجية متمثلة بالشركات الأجنبية .
3. هل أن مساهمة الإستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط العراقي(في النشاط الإستخراجي) سيساعد في زيادة الصادرات العراقية من النفط الخام وجعل العراق يحتل مكانه الصحيح وموقعه المناسب بين الدول الأول المصدرة للنفط عالميا ويمنحه القدرة على المنافسة مع تلك الدول ؟

4. هل يوجد إطار تشريعي ينظم عمل الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق بصورة عامة ؟ وهل يوجد قانون ينظم عملية التعاقد بين الحكومة العراقية والراغبين في الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق؟
5. ماهي العقود الممكن إبرامها مع المستثمر الأجنبي وماهو النوع الأفضل للعراق ويقع في مصلحته ؟
6. هل إن البيئة العراقية مناسبة وجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في ظروفه الحالية (سياسية ، اقتصادية ، أمنية)

الحدود الزمانية والمكانية :-

امتد البحث لمدة عام كامل من نهاية 2009 الى نهاية 2010 وكانت الحدود المكانية في قطاع النفط العراقي في قطاعي الانتاج والاستخراج .

هيكلية البحث :-

ولتغطية المسائل أعلاه كان لزاما تقسيم البحث الى أكثر من مبحث لتوضيح كل متغير من متغيرات البحث بشكل وافي وبعد ذلك الربط فيما بينها ، فكان المبحث الاول يتناول الإستثمار بإسهاب وتعمق في حين يتمثل المبحث الثاني الجانب التطبيقي للبحث وتناول موضوع النفط العراقي في مفاهيم ومتغيرات عدة أما المبحث الثالث الذي يربط المبحث الاول مع المبحث الثاني من خلال تناول الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط العراقي وظم المبحث الرابع الإستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول
الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : مفهوم الإستثمار :-

الإستثمار في اللغة : هو مصدر للفعل إستثمر الدال على الطلب .

أي ان الإستثمار هو إستخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمر هذا الإستخدام ، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن .

أما إصطلاحاً : فلقد كان للإقتصاديين فضل السبق على فقهاء القانون في تعريف الإستثمار إذ عرضوا تعريفات متعددة من الوجهة الإقتصادية ، وبذل رجال القانون جهود حثيثة لغرض وضع تعريف جامع مانع للإستثمار.

فمن وجهة نظر إقتصادية عرف الإستثمار على أنه إستعمال لرأس المال لتحقيق الربح سواء إتخذ ذلك الإستعمال شكل مصنع أم مشغل أو مزرعة او ملكية عقارية او سندات اواسهم أو أي شكل آخر مباشر كان أو غير مباشر .

(النظامي , 2002: 11)

وعرف الإستثمار بأنه " التخلي عن إستخدام أموال مالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل وتكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك تعويض عن الإنخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة" (الصيرفي, 2002: 21)

ومن منظور إدارة الأعمال الدولية فقد ميز(Mira wilkirs)بين كلمة الاستثمار لتعني توظيف الامول في موجودات مادية ومالية متنوعة والهدف هو تحقيق منفعة معينة ومنها الربح وبين مصطلح الأستثمار الأجنبي الذي نقصد به كل ما هو غير وطني وتصنف القوانين ذلك فبالرغم من انه استثمار مقيم وفي دولة مضيفة الأ ان ملكيتة اجنبية وتؤول لفرد اجنبي اولشركة اجنبية غير وطنية لذى فهو استثمار اجنبي وتختلف انواعه وكذلك تختلف امادة بحسب نوع الاستثمار الاجنبي .(الجميل ،2002 : 255)

ثانيا :انواع الاستثمار:-

قبل استعراض انواع واصناف الاستثمار نود الأشارة الى تصنيفاته بشكل عام ولكن التصنيف الذي يقسمها الى نوعين هما الإستثمار الأجنبي ألمحفظي والأستثمار الأجنبي المباشر وهما صلب الموضوع .

إذ تصنف الإستثمارات على وفق معايير وأسس متعددة والتي منها :-

ويمكن تصنيف الإستثمارات والأدوات الإستثمارية حسب موقعها الجغرافي وكالآتي

(آل شبيب،2009: 47-48):-

1- الإستثمارات المحلية أو الداخلية :

"وهي تلك الإستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة" .

ولها انواع وأشكال عدة نورد منها :

أ- الإستثمارفي تكوين رأسمال ثابت ويقسم الى ثلاثة أنواع :

1. **الإستثمار في رأسمال ثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي .**
2. **الإستثمارفي رأسمال ثابت في صورة غير مباشرة بتعزيز القدرة الإنتاجية ، ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بمثل هذا النوع من الإستثمارات .**
3. **الإستثمار في رأسمال ثابت لايساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية .**

ب- الإستثمارفي تكوين المخزون السلعي وهذا لايؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية .

ت- الإستثمارفي فائض التصدير .

ث- الإستثمارفي الأوراق المالية وهو الإستثمار في الأسهم والسندات وغيرها .

2- الإستثمارات الأجنبية :

وتقسم الإستثمارات الأجنبية الى شكلين رئيسيين هما:-

1- الإستثمار الأجنبي المباشر FDI

وهي الإستثمارات التي يديرها الأجانب لسبب ملكيتها الكاملة لهم أو لنصيب فيها مما يجعل لهم حق الإدارة ، وغالبا ما تتجه هذه المشروعات نحو الزراعة والصناعة والمناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية(الحسني ،2002: 52)

ويعرف (Pik and Neale) الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيف الأموال الأجنبية يقوم به المستثمر الأجنبي (أفراد أو شركات أعمال) المقيم في بلد معين (البلد الأم) في موجودات رأسمالية ثابتة لشركات الإستثمار الأجنبي المباشر التابعة أو الفروع المقيمة في بلد آخر (البلد المضيف) ، وهو إستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة أو مصلحة دائمة لمستثمر من بلد آخر يكون له الحق في إدارة موجوداته والسيطرة عليها من بلد الإقامة(عبيد،2006: 5-6) .

وبذلك فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يقسم الى مكونين رئيسيين (البنك الدولي 2004: 90-91) :-

أ- المكون المالي: والذي يمثل تدفق مالي من خلال إنتقال رؤوس الأموال من بلد الى آخر .

ب- المكون غير المالي :ويمثل وسيلة الإنتقال للموارد الإنتاجية والتكنولوجية والمعارف الإدارية والتنظيمية للبلدان المضيفة .

وهي جميعها تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الإقتصادية ويمكن ان تتخذ المشاركة الوطنية في المشروع الإستثماري صورا متعددة لعل من اهمها مايلي (خريوش،1999: 33)

- **مساهمة المواطنين في رأسمال المشروع الإستثماري الذي تقوم به شركة أجنبية على إقليم الدولة .**
- **الإتفاق على إنشاء مشروع مشترك بين الدولة أو إحدى مؤسساتها أو مواطنيها وبين مستثمرأجنبي خاص.**
- **الإتفاق بين دولتين على إنشاء مشروع مشترك .**

2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر المحفظي FPI

هو ذلك الإستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من الأفراد أو الهيآت أو الشركات الأجنبية أو يكون بشكل إكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيآتها العامة او الشركات التي تنشأ فيها على أن لايكون للمستثمر الأجنبي في الأسهم ما يخوله حق ادارة الشركة والسيطرة عليها يتضح من ذلك ان الإستثمار الأجنبي غير المباشر يمكن أن يكون في صورة قروض تقدم الى الدولة المستقطبة لراس المال أو المشروعات الإقتصادية فيها كما يمكن أن يتخذ ايضا صيغة الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها تلك الدولة او المشروعات التي تتأسس فيها (السامرائي ،2006: 66) .

ويعرف الإستثمار الغير المباشر (المحفظي) أيضا على انه "إستثمار قصير الاجل يمتد الى اسابيع او أشهر يتم في الاسهم والسندات الخاصة والحكومية والعملة الوطنية في البلد المضيف بقصد المضاربة وتحقيق الأرباح عن طريق الإستفادة من فرق الأسعار ويتم من خلال مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الإستثمار أو المستثمرين المؤسسين مثل: صناديق التقاعد وشركات التامين أو من قيل الأفراد" (الجميل،2007: 13)

ومن ذلك يظهر أن معظم تعاملات هذا النوع تتم في البورصات وهنا يمكن القول ان أسواق رأس المال (البورصات) التي يتم الإستثمار فيها يعد سلاح ذو حدين:-

الأول: يتمثل في توفير رأس المال اللازم لعملية التنمية عن طريق تسهيل إنتقال رؤوس الأموال وهو بذلك يكون عنصر تشجيع لجذب الإستثمار.
الثاني: يتمثل في كونه سلاح يفتك بعملية التنمية من خلال عمليات المضاربة بالأموال المنتقله في ظل إنفتاح أسواق رأس المال على بعضها وغياب الرقابة والقيود الحكومية على هذه الأسواق وإنتقال الأموال فيما بينها(الجميل ، 2007: 14) . ونورد الجدول رقم (1) للمقارنة بين FDI و FPI

الجدول (1)

يوضح الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي المحفظي

الصفات	الإستثمار الاجنبي المباشر FDI	الإستثمار الاجنبي المحفظي FPI
السيطرة	مباشر	غير مباشر
الملكية	15% حدأدنى	أقل من 15%
تركيبة الموجودات	ملية وغير مالية	مالية فقط
الهدف	الوصول الى الأسواق والموارد الكفاية	تحقيق أعلى ارباح
طبيعة النشاط	إنتاجي يرافقه نقل للتكنولوجيا والخبرات	إستثمار في الأوراق المالية فقط
الثبات	لايتجزءا أو أكثرتكتلا	يتسم بالتغير
المدى الزمني	الإستثمار طويل الأجل	إستثمار قصير الأجل غالبا
الأستقرار	تقلبات أقل نسبيا	تقلبات اكثر
قنوات الحركة	الشركات المتعددة الجنسية TNC	الأفراد ووسطاء السوق
الإنتشـــار	أكثر إنتشارا	منتشر ولكن بشكل أقل

المصدر : (عبيد، نغم حسين نعمة، "الإستثمار الاجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية " ، أطروحة دكتوراه في فلسفة إدارة الأعمال مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد –جامعة بغداد ، 2006: 30) .

ثالثا: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر:-

تتفاوت وجهات النظر لكتاب الفكر المالي والإقتصاديين في تفسير سلوك الشركات متعددة الجنسية بشأن تبنيها للإستثمار الأجنبي المباشر وأتسمت الآراء التي تناولت موضوعه ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر التعدد والإختلاف والتنوع ، وذلك للإختلاف في منطلقات التحليل التي اتبعها الباحثون الى الحد الذي يجعل من الصعب ترتيبها على وفق أهميتها نسبيا لذا سنتناولها هنا بالدراسة والتحليل بناءا على مقومات نظريات الأعمال الدولية المفسرة لأسباب ودوافع الFDI وحجمه.

إن كل نظرية من هذه النظريات تفسر دوافع الشركات المتعددة الجنسية للإستثمار الأجنبي المباشر خارج البلد الأم وآلياته التي يمكن لهذه الشركات ان تتنافس بنجاح مع الشركات المحلية ومن خلال العمل في بيئة مماثلة ومتشابهة واسباب اختيار هذه الشركات للدخول في الدول الاجنبية الا انها جهات منتجة (اي ان يقع عليها التزام طويل الاجل) بدل ان تكون جهات مصدرة او مرخصة فضلا عن تفسيرها لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان او صناعات معينة دون سواها. (عبيد،2006: 31)

1- النظرية المستندة الى الأسواق الكاملة

بموجبها يفترض وجود اسواق منافسة كاملة على وفق منهج العوائد التفاضلية اذ ينتقل راس المال من البلدان ذات الوفر براس المال (حيث تكون العوائد قليلة بسبب اخفاض الإنتاجية الحدية لراس المال) الى البلدان ذات الندرة حيث معدلات العوائد عالية .(السامرائي،2001: 4-7)
وافترضت النظرية ان راس المال يتحرك تلقائيا الى حيث الفائدة حتى تتحقق حالة التوازن الشاملة وهذا الإفتراض نشأ من فكرة ان الشركات عندما تقيم قراراتها الخاصة بالإستثمار فانها تعادل العوائد الحدية المتوقعة لكلفة راس المال الحدية وتنظر لحافز الإستثمار في خارج البلد بدلا من داخله (العكيدي،2000: 29)
لكن هذه لنظرية فشلت في تفسير اسباب اختلاف التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر واسباب تلقي بعض الدول للإستثمارات وقيامها بتصدير راس المال في الوقت ذاته .

2- النظرية المستندة الى عدم كمال الأسواق

تستند هذه النظرية الى الأسواق ذات المنافسة غير الكاملة وتفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي لاسيما الـ(FDI)
عبر مزايا الملكية وتدويل الانتاج ومواقع الشركات متعدية الجنسية .(السعيدي،2007: 40)
وقد ركزت هذه النظريات على الخصائص الداخلية للشركات متعدية الجنسية وهيكل الأسواق من اجل تفسير محددات الأستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه التي لايمكن ان تتم في سوق المنافسة الكاملة لانه ليس مجرد تدفق لرؤوس الأموال من اجل الحصول على عوائد عالية والا اتخذ شكل آخر الا وهو الإستثمار المحفظي وان هذا الإتجاه التحليلي قائم على استعمال مزايا الملكية التي توفر للشركات متعدية الجنسية وسيلة لتحديد خصائص الإستثمار المباشر ويعد هذا الاتجاه التحليلي (دراسة راجازي) والتي جمعت دراسات تجريبية لكل من

(جون دانينك)1985م و(ستيفن هايمر)1960م (وكيفس)الذي قام بتحسين وتطوير هذا الإتجاه بالتركيز على انواع محددة من مزايا الملكية للشركات الأجنبية فقد ركز على عوامل القدرة على تنويع المنتجات (حميد ،2005: 17)

ويتم التركيز على اهم النظريات القائمة على اساس عدم كمال الأسواق والتي يصفها بعض الباحثون (بالنظريات المعاصرة) (عبيد 2006: 32)

أ- نموذج الفجوة التكنلوجية :

لقد أطلق (بوزنر) في عام 1961م على هذه النظرية الفجوة التكنولوجية وبذلك يعد هو المؤسس لهذا النموذج الذي يركز على كيفية إكتساب السيطرة التكنولوجية عن طريق تراكم تدريجي للمهارات والمعلومات والجهود التكنولوجية التي تكون حساسة جدا لنظام السياسات الإقتصادية وما متاح محليا من مهارات تقنية وضرورية وبنية أساسية ودعم علمي وتكنولوجي من المؤسسات ذات الصلة فذلك سوف يؤدي الى بناء قدرات تنافسية مختلفة كما ان بإمكان (TNCs) أن تدخل بسلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الأسواق الدولية في الوقت الذي لاتستطيع الدول الاخرى إنتاج تلك المنتجات داخليا أو تقليدها لأنها لاتملك الوسائل التكنولوجية لإنتاج هذه السلع ولاتستطيع الحصول على التكنولوجية التي تساعد في إنتاج تلك السلع من مواطنها الأصلية (مواطن الدول ذات الإختراع) (السعيدي، 2007: 43) .

ب- نظرية المنهج الإنتقائي :

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسية في تدويل الإنتاج والأساليب التي تؤدي بها الى إختيار أشكال مختلفة لل(FDI) وقد طورت هذه النظريه من قبل (جوهان دانينك) في الأعوام 1977-1979-1980 والتي تتأثر بالسياسات الإقتصادية الحكومية وإن المزايا الأولية لهذه الشركات تكمن في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم (المتبع) عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها (البلد التابع) إذ إن وجود شركات (TNCs) يمكن من التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا وهي:

- إمتلاكه المزايا المرتبطة التي تتخذ صيغ الموجودات غير الملموسة .
- أن تتمتع بمزايا مرتبطة بالموقع في البلد المضيف من حيث توفر عوامل الإنتاج .
- إستخدام المزايا المرتبطة بالملكية ذاتها (داخليا) بدلا من التنازل لشركات أخرى.

وتفرض هذه النظرية عدم وجود التوزيع المتساوي بين هذه العوامل أن يكون أحد العوامل أكبر من غيره مع وجود العوامل الأخرى بنسب مختلفة (السعيدي،2007: 43-44) و (الجبوري،2008: 22-23) و(عبيد،2006: 41) .

ج- نظرية منطقة العملة : تضمنت دراسة (نجوي) في سنة 2000م عرضا لنتائج الدراسة التجريبية التي قام بها (البير) عام 1970م -1971 الذي بين فيها أن أفضل طريقة لتفسير دوافع ال(FDI) يكون بموجب القوة النسبية للعملات المختلفة فكلما كانت عملة بلد معين أقوى زاد إحتمال أن تقوم شركاته بالإستثمار في الخارج وقلة إحتمال ان تستثمر الشركات الأجنبية فية مستندا في حجته الى العلاقات الخاصة بالسوق الرأسمالي والمخاطر في سعر الصرف وتفضيل السوق الذي يحتفظ بالعملات بأشكال مختلفة .

ويرى(Hava and Razafimanefe) إن الإفتراض الأساسي لهذه النظرية وجود تحديد معين في سوق رأس المال الذي ينشأ تيار الدخل الموجود في بلد ذي عملة ضعيفة ويرتبط بمخاطر صرف العملات بينما تكون شركات البلد ذو العملة القوية أكثر كفاءة في وقاية نفسها من مخاطر الصرف لذا فتيار الدخل من بلد ذي عملة قوية يواجه سعر صرف أقل من تيار دخل البلد ذي العملة الضعيفة (حميد، 2005: 26).

وتشير الدراسة التجريبية عام 1980م (لكيفز) الى أدلة بشأن العلاقة بين مستويات سعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر من خلال قناتين :-

القناة الأولى : إن التغييرات الحاصلة في سعر الصرف تعد جاذبة لل(FDI) لتغير التكاليف والعوائد الحقيقة لشركة ولكن التأثير لهذه التغيرات على ال(FDI) يعتمد على خصائص معينة لنشاط الشركة مثل حصة المدخلات المستوردة من مجموع الكلف .

القناة الثانية : ترتبط بتحريك سعر الصرف قصير الأجل المتوقع لذا فإن التدهور المتوقع في سعر الصرف سيشجع تدفق ال(FDI) الداخل بغية الحصول على كسب مالي عن إرتفاع قيمة العملة المحلية في وقت لاحق (السامرائي،1999: 35) وعلى الرغم من الإسناد التجريبي الذي لقيته هذه النظرية فإنها لم تحلل الإستثمار المتداخل بين بلدان تقع في منطقة العملة نفسها وتركز ال(FDI) في انواع معينة من الصناعات (السامرائي ،1999: 31) .

د- نظرية القفز على التعريفة الكمركية :

يعني بها الضريبة الكمركية مع فرض حصص كمية إذ أن البلد المضيف يمنح الشركات الأجنبية المستثمرة تخفيضات كمركية وحماية السوق المحلية سيؤدي الى نجاح البلد المضيف لجذب ال(FDI) (العريان ، 1997: 28).

خامساً: المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر

تقسم المخاطر التي يتعرض لها الـ(FDI) إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي كالآتي:

1- العوامل السياسية:

أ) وجود الاستقرار السياسي والأمني وهما اللذان يساعدان على جذب وانماء الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ب) تحديد دور النقابات في اطار الصلاحيات القانونية المحددة لها وعدم الإسراف في استخدام وسائل الضغط عليها.

ويوضح الجدول رقم (2) مكونات المخاطر السياسية وأعلى عدد نقاط مخاطرة ممنوحة لكل مكون مع ملاحظة ان أدنى نقاط مخاطر تمنح لكل مكون فرعي تساوي صفر تعني أنه (أي ذلك المكون) صاحب إعلى درجة مخاطرة.

جدول (2)

المكونات الفرعية لمجموعة المخاطرة السياسية التي يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر

المكون الفرعي	عدد المكونات	إجمالي نقاط المخاطر
استقرار حكومة	يهدف لقياس القدرة على الاستمرار في الحكم	12
ظروف اقتصادية واجتماعية	يهدف لقياس مدى اقتناع الجمهور بالسياسة الاقتصادية	12
تقاطيع الاستثمار	يهدف لقياس توجه الحكومة نحو الاستثمار الوافد	12
نزاعات داخلية	يهدف لقياس تفشي الكشف السياسي	12
نزاعات خارجية	يهدف القياس ما يواجه البلد من تحدي خارجي	12
الفساد السياسي	يهدف لقياس مختلف اوجه استخدام المكانة السياسية أغراض شخصية	6
العسكر في السياسة	ويهدف لقياس التأثيرات السلبية المختلفة لدور العسكر في السياسة	6
الدين في السياسة	يهدف لقياس التوترالاجتماعي المترتب لدعوات الدينية السياسية	6
الأمن والنظام	يهدف لقياس سيادة حكم القانون واحترام القانون	6
التوتر العرقي	يهدف لقياس التوتر الاجتماعي عن اختلاف العرق والفه	6
المسألة الديمقراطية	يهدف لقياس مدى استجابة الحكومات لطلبات شعوبها	6
نوعية الإدارة	يهدف لقياس قوة ونوعية الإضرار المؤسسي للإدارة	4

المصدر : (رزاق ، د.وشاح/ الاستثمار الاجنبي في الوطن العربي عوامل جذبه ومعوقاته) / المعهد العربي للتخطيط ، دورية منشورة على الانترنت 23:2008)

www.ALMaahadeAL-ARabe.com

ويتم تقدير المخاطر السياسية وترتيب الدول على أساس ما يلي: (رزاق ، 24:2008)

مدى مؤشر المخاطر السياسية	درجة المخاطر
من صفر إلى 50	مخاطر مرتفعة للغاية
من 50 إلى 60	مخاطر مرتفعة
من 60 إلى 70	مخاطر متوسطة
من 70 إلى 80	مخاطر متدنية
من 80 إلى ما فوق	مخاطر متدنية للغاية

2- المخاطر المالية:

بداية عقد التسعينات تكاد تكون البداية الحقيقية لاستخدام آلية النظام المالي كمحفز لشركات TNCs إذ بلغت عدد الدول التي بدأت بمراجعة نظمها المالية بهذا الاتجاه وحوالي 83 دولة بداية سنة 1997م (الجميل ، 292:2002) ومنذ ذلك الحين بدأ الاستثمار الأجنبي يأخذ هذا العامل كأحد مقاييس المخاطرة ويمنحه أهمية بوزن معين بحسب وجهة نظر المستثمر وهدفه من عملية الاستثمار ، وتهدف هذه المجموعة من المؤشرات المالية والمكونة من نسبة خدمة الديون واستقرار سعر الصرف والميزان الجاري وغيرها ، لتوفير أداة تساعد في الحكم على التزامات البلد المضيف الرسمية والخارجية.

ويوضح الجدول رقم (3) المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر المالية (رزاق ، 25:2008)

جدول (3)

يوضح المكونات الفرعية لمجموعة المخاطر المالية التي يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر

المكون الفرعي	اجمالي نقاط المخاطرة	ملاحظات
الديون الخارجية نسبة من الانتاج القومي الاجمالي	10	200 فما فوق تعطي صفر ونسبة الصفر-5 تعطي 10نقاط
نسبة خدمة الديون	10	نسبة 85% فما فوق تعطي صفر ونسبة صفر-5 تعطي 10 نقاط
الميزان الجاري عند الصادرات	15	عجز 120% فما فوق تعطي صفر وفائض 25% يعطي 15نقاط
السيولة الدولة الصافية كغطاء لشهور الاستيراد	5	أقل من نصف شهر تعطي صفر أكثر من 15شهر تعطي 5 نقاط
استقرار سعر الصرف	10	تحدد حسب حالة التغير النسبي في سعر صرف مقابل الدولار
اجمالي	50	

المصدر : (رزاق / دوشاح ، الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي عوامل جدية ومعوقاته ، المعهد العربي للتخطيط ، دورية منشورة على الانترنت 26:2008)

www.ALmaahadeAl-Arabe.com

ويتم تقدير المخاطر المالية وترتيب الدول على أساس ما يلي (من وجهة نظر المستثمر) : (رزاق ، 27:2008)

مدى مؤشر المخاطر المالية	درجة المخاطرة
من صفر – 25	مخاطرة مرتفعة للغاية
من 25-30	مخاطرة مرتفعة
من 30-35	مخاطرة متوسطة
من 35- 40	مخاطرة متدنية
من 40 – فما فوق	مخاطرة متدنية للغاية

3- المخاطر الاقتصادية:

وتهدف هذه المجموعة إلى تقيم أوجه القوة وأوجه الضعف في الحالة الاقتصادية السائدة و تظم هذه المجموعة المؤشرات الآتية: (السعدي ، 18:2007):

أ) الوضوح الكامل للمنهج الاقتصادي وفلسفته والتشريعات الصادرة بمقتضاها.

ب) انتهاج اسلوب سليم في سياسات الاقتصاد الكلي.

جـ) حجم السوق ودرجة نموه ومدى توفر الموارد الطبيعية.

ويوضح الجدول رقم (4) مكونات المخاطر الاقتصادية ، وهذا قد تم استخدام النسب الاقتصادية المتعارف عليها لقياس مؤشر دخل الفرد وتحويله إلى متوسط دخل الفرد السنوي بقصد الوصول إلى مقارنة واضحة المعالم بين الدول والمفاضلة فيما بينها على أساس ذلك

جدول (4)

مكونات المخاطر الفرعية لمجموعة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر

المكون الفرعي	إجمالي نقاط المخاطرة	ملاحظات
دخل الفرد(متوسط دخل الفرد)	5	اقل من 15% يعطي صفر أكثر من 25% يعطي 5 نقاط
معدل النمو الحقيقي نحو الناتج لمحلي الاقتصادي	10	أكثر من سالب 7% يعطي صفر أكثر من 6% يعطي 10 نقاط
معدل التضخيم	10	أكثر من 130% يعطي صفر أقل من 2% يعطي 10 نقاط
فائض الميزانية	10	عجز أكثر من 30% يعطي صفر فائض أكبر من 4% يعطي 10 نقاط
الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي	15	عجز أكثر من 40% يعطي صفر فائض أكثر من 10 يعطي 15نقطة
المجموع	50	

المصدر : (رزاق ، دوشاح : الاستثمار الأجنبي في الوطن العربي عوامل جدية ومعوقاته ، المعهد العربي للتخطيط ، دورية منشورة على الانترنت ، 29:2008)

www.ALmaahadeAl-Arabe.com

ويتم تقدير المخاطر الاقتصادية وترتيب الدول على أساس ما يلي: (رزاق ، 30:2008)

مدى مؤشر المخاطر الاقتصادية	درجة المخاطر

من صفر – 25	مخاطر مرتفعة للغاية
من 25 – 30	مخاطر مرتفعة
من 30- 35	مخاطر متوسطة
من35- 40	مخاطر متدنية
من 40- فما فوق	مخاطر متدنية للغاية

سادساً : منافع الاستثمار الأجنبي المباشر وكلفته:

1- المنافع والكلف على مستوى البلد المضيف:

أ) منافع (FDI) للبلد المضيف:

ثبت عن التجارب المختلفة أهمية (FDI) والدور الذي يمكن ان يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المضيفة من تلك المنافع: (خضر ، 12-10:2004):

1- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
2- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع للمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الأجنبية.
3- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة وخاصة لبعض أنواع الصناعات.
4- توفير فرص عمل جديدة ، المساهمة في تنمية قدرات الموارد البشرية في الدول المضيفة ، وان كان ذلك يتوقف على الضوابط والشروط التي تضعها تلك الدول.
5- زيادة المنافسة بين الشركات المحلية ، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في حصر الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات والخدمات.
6- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير ولاسيما ان شركات TNCs لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويق عالية.
7- المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وحقيقة الأمر لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير البلدان النامية للسلع الصناعية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول.

ب) كلف الـ (FDI) للبلد المضيف:

1- الكلف المترتبة على المنافسة

ان هذه الكلف تأتي من كون TNCs تمتلك قوة اقتصادية هائلة تفوق قوة الشركات المحلية وبتغيير آخر ان FDI قد يولد المنافسة غير المتكافئة بين المشاريع المحلية والأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى سيطرة شركات TNCs على الشركات المحلية فتصبح تابعة لها ثم تقضي عليها وتخرجها من السوق فتحتكر السوق وتفرض الأسعار التي تخدم مصالحها.

2- السياسة الوطنية والاستقلال:

ان العديد من البلدان المضيفة تخشى من الـ(FDI) ان يقلل من السيادة الوطنية من خلال التحكم في استقلالية البلد المضيف باستحواذ شركات TNCs على الشركات الوطنية والتغلغل في القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يفضي إلى التبعية الاقتصادية وبالتالي تهديد سيادة البلد المضيف.

3- الاعتماد التكنولوجي:

ان التكنولوجيا المتقدمة التي تجلبها الشركات متعددة الجنسية قد تكون مهمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة للبلد الأم في الوقت الذي تكون غير مألوفة للبلد المضيف فضلاً عن عدم جدية هذه الشركات في تطوير البنا التحتية والمهارات الفنية والادارية بحيث لا توظف تكنولوجيا لإعداد برامج وطنية واقعية ومهمة تؤدي إلى رفع كفاءة الأيدي العاملة الوطنية وتطوير مهاراتها.

4- التغير الثقافي:

قد يؤدي FDI إلى ظهور ثقافات غريبة وبعيدة عن ثقافة البلد المضيف وقد يصيب مفاصل مهمة في صلب المجتمع المضيف ومنها حقوق العاملين الذين تشغلهم فروع الشركة متعددة الجنسية أو ربما يخترق الـ(FDI) قيم اجتماعية تمثل قيماً عليا في المجتمع المضيف ، وربما يؤدي إلى تلوث البيئة التي يعمل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر (عبيد ، 93:2006)

2- المنافع والكلف على مستوى البلد الأم:

أ) منافع FDI:

1- تحسين ميزان المدفوعات نتيجة تحول أرباح الشركات التابعة في البلد المضيف إلى الشركة الأم في البلد المستقر
2- جذب الكفاءات العملية واستقطابها في البلدان المضيفة إلى البلد الأم فضلاً عن امكانية التعرف على عملياتها الإنتاجية وكان هذا الدافع الرئيسي وراء اندفاع الشركات الأمريكية إلى الاستثمار في اليابان وبالفعل نجحت في نقل الخبرات والكفاءة اليابانية إلى امريكا.
3- زيادة عدد المشاريع المتنافسة وتحقيق انجازات ذات منافع كبيرة من جراء الدخول إلى الأسواق الأجنبية وبالتالي توفير فرص جديدة للتصدير.

ب) كلف FDI :

1- الكلف المترتبة على ميزان المدفوعات والناتجة عن التدفق الدولي الخارج لرأس المال لتمويل المشاريع الاستثمارية في البلدان المضيفة
2- خسارة الصادرات لأن الأسواق الأجنبية سوف تلبي حاجاتها من المنتجات التي يولدها الـ(FDI) في البلد المضيف
3- الخسارة المحتملة للوظائف المحلية للبلد الأم ، لأن FDI سيعتمد على الأيدي العاملة في البلد المضيف ذات الأجور المنخفضة (عبيد ، 94:2006)

سابعاً: سياسات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال القيام بعملية الموازنة بين المنافع والكلف الاقتصادية والاجتماعية للـ(FDI) يمكن تثبيت السياسات الناجعة للـ(FDI) سواء على مستوى البلد الأم أو البلد المضيف وهذه السياسات تتبع لحفز أو تقليل (FDI)

1- سياسات البلد الأم في حفز الـ(FDI):

تتمثل هذه السياسات في (عبيد ، 105:2006) :

- التأمين على المخاطر الأجنبية
- المساعدة في رأس المال
- الحوافز الضريبية
- الضغوط السياسية
- اتفاقيات الاستثمار

2- سياسات الحفز للـ(FDI) في البلدان المضيفة:

تؤثر سياسة البلدان المضيفة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، اذ تتضمن هذه السياسة على مجموعة حوافز للإستثمار مقابل القيود المفروضة عليه والحوافز هي:

أ) حوافز مالية :

تتجه الحوافز المالية إلى زيادة ايرادات المشروعات الأجنبية أو إلى تخفيض تكاليفها وتشمل حوافز زيادة الايرادات ، التخفيض الضريبي واعفاء المشروعات الأجنبية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية لمدة معينة واعفاء العاملين من ضريبة الدخل – في حين تتضمن حوافز تخفيض التكلفة تخفيض أو الغاء الرسوم على الواردات واعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الكمركية على صادرات المشروعات الأجنبية وتعتمد الحوافز المالية المقدمة على نوع الاستثمار وأهمية بالنسبة للبلد المضيف وعلى المنافسة من البلدان الاخرى لجذب الاستثمار الأجنبي اليها لتقديم حوافز مالية أكثر اغراناً للمستثمر الأجنبي فذلك سيدفع بالبلدان الاخرى نحو تقديم حوافز اضافية لزيادة قدرتها على المنافسة مع الدول الاخرى في هذا المضمار.

ب) حوافز تمويلية:
وتمنح للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة من خلال تجهيز رؤوس الأموال على نحو مباشر على شكل ضمانات استثمارية وقروض مدعومة ومعونات وهبات أو على شكل مساعدات مالية تقدم لإجراء البحوث والدراسات (الوزني ، 2005:73-74)

جـ) حوافز غير مباشرة:
تدفع هذه الحوافز إلى تقدير ربحية المستثمر الأجنبي بعدة طرائق غير مباشرة كتقديم البلد المضيف الأرض والعقارات بأقل من الأسعار الجارية أو ضمان موقع متميز للشركات الأجنبية في السوق أو على شكل وصول تفضلي للعقود الحكومية أو منحها وضع احتكاري أو حماية للشركات العابرة للقوميات من منافسة الواردات أو منحها معاملة قانونية خاصة. (الوزني ، 2005:75) .

المبحث الثاني
الجانب التطبيقي للبحث

اولا: التوزيع الجغرافي لحقول النفط في العراق ووسائل نقله وموانئ تصديره

1 : التوزيع الجغرافي :

أن حقول النفط العراقي موزعة في جميع أنحاء العراق من شماله الى جنوبه ولكن هناك منطقتين رئيسيتين الاولى في الشمال والثانية في الجنوب بالاضافة الى منطقة صغيرة تقع في أقصى شرق العراق عند الحدود العراقية الأيرانية ونوضح المناطق المذكورة أعلاه كالأتي :

أ- المنطقة الشمالية وتضم مجموعتين من الحقول :

- **المجموعة الاولى تقع في محافظة نينوى بالقرب من نهر دجلة وتشمل الحقول (عين زالة وبطمة والكيارة)**
- **المجموعة الثانية تقع ضمن محافظة كركوك الى الشرق من نهر دجلة وتشمل ثلاثة حقول وهي (بابا كركروباي حسن وجمبور)**

وتقوم الشركة العراقية للعمليات النفطية بأستثمار نفط هذه المنطقة

ب- المنطقة الجنوبية وتضم مجموعتين أيضا :

- **المجموعة الاولى في محافظة البصرة وتشمل حقول (الزبير والرميلة الشمالي والرميلة الجنوبي وأرطاوي واللحيس وحقل نهر عمر)**
- **المجموعة الثانية تقع في محافظة ميسان وتشمل حقول (أبو غراب والفكة وبزركان)**

جـ - المنطقة الشرقية وتضم حقل واحد وهو نفط خانة . (عبيد 2008 :96)

ونورد الجدول رقم (5) الذي يوضح الحقول النفطية المنتجة وغير المنتجة للنفط والمطورة والغير مطورة وموزعة حسب مواقعها في المحافظات .

ويوضح الجدول (5)

الحقول النفطية حسب المواقع في المحافظات

المحافظة	الاحتياطي (مليون)	النسبة	عدد الحقول	أسماء الحقول
البصرة	65.810	59.1	15	الرميلة الشمالي، الرميلة الجنوبي،الزبير، نهر عمر ، مجنون ، غرب القرنة ، أرطاوي ، لاهي ، جرشان ، طوبى ، سيبارصوان ، اللحيس ، الهيت ، حلفايه
كركوك	13,475	12,1	6	كركوك ، جمبور ، باي حسن ، خباز ، حمرين ، جريد
ميسان	8,500	7.6	11	أبو غراب ، بزركان ، فكة ، حلفاية ، رفاعي ، نور ، رافدين ، دجيل ، كيت
بغداد	6,500	5,8	1	حقل شرقي بغداد
ذي قار	5070	4,5	3	ناصرية ، غراف، غرب الرافدين
نينوى	3510	3.2	10	قيارة، عين زالة، صفية، ابراهيم ، بطمة ، نجمة ، جاوان ، قصاب ، علاق ، سرجون
أربيل	3160	2,9	5	خرمالة ، قره جوف ، مخمور ، طقطق ، دمرداغ
صلاح الدين	2725	2.5	5	عجيل (مشترك مع محافظة كركوك)
واسط	1350	1.2	3	أحدب ، ظفرية ، بدرة
ديالى	650	0.6	8	نفط خانة ، خشم الأحمر ، أنجانة ، ناودومان، جياسورغ ، قمر ، جبربايسكية + 3غاز
كربلاء	340	0.3	2	مرجان ، غرب الكفل
النجف	200	0.2	1	شرق الكفل مشترك مع كربلاء
المثنى	20		1	ابو خيمة
السليمانية	-	-	-	يوجد حقل غاز
القادسية – الأنبار – بابل – دهوك وبابل	-	-	-	لم يكتشف فيها حقل نفط لحد الان
المجموع	111310	100	71	24 حقل تم تطويرها 47 حقل لم يتم تطويرها

المصدر : (عبد الرحمن ، ناجي مزهر "الصناعة النفطية في العراق " الكتاب منشور على موقع الأنترنيت ، 2008 ، 17)
www.thefree library.com

ونورد الجدول رقم (6) الذي يوضح الحقول النفطية المنتجة للنفط في الوقت الحالي (مطورة وغير مطورة)

جدول (6)

الحقول المنتجة للنفط حاليا في العراق (مطورة وغير مطورة)

ت	المحافظة	أسماء الحقول	العدد	معدل التصدير برميل /يوم لعام 2010
1	البصرة	الزبير ، الرميلة الجنوبي ، الرميلة الشمالي ، غرب القرنة ، طوبى ، نهر عمر ، مجنون ، الحلفاية ،	10	2064166,66
2	ميسان	بزركان، ابو غراب ، فكة ، السمارة	4	(لأغراض انتاج محلي)
3	بغداد	شرق بغداد	1	(لأغراض انتاج محلي)
4	كركوك	كركوك ، جمبور ، باي حسن ، خباز	4	573611,11
5	الموصل	عين زالة ، بطمة ، القيارة ، حقبة	4	(لأغراض انتاج محلي)
6	ديالى	نفط خانة	1	(لأغراض انتاج محلي)
7	صلاح الدين	تكريت ، عجيل ، بلد	3	(لأغراض انتاج محلي)
المجموع			27	2637777,77

المصدر : موقع دليل النفط والغاز WWW.OILANDGASDIRECTORY.COM

2- وسائل النقل :

يملك العراق أكثر من وسيلة لنقل النفط الخام والمشتقات النفطية على حد سواء وتتمثل تلك الوسائل بالاتي :

1- انابيب النفط : للعراق أنابيب تنقل النفط في خمسة منافذ لتصدير النفط الخام وهي :

أ- مجموعة انابيب البحر المتوسط وهي الأنابيب التي تتجه غربا لنقل النفط من المنطقة الشمالية الى ميناءي بانياس وطرابلس على البحر المتوسط عبر اراضي سوريا ولبنان . وهي شبكة قديمة ومتوقفة عن العمل حاليا

ب- مجموعة الانابيب الشمالية : المتجهة نحو البحر المتوسط وتضم أنبوبين لنقل النفط عبر تركيا من الحقول الشمالية الى ميناء (جيهان) التركي على البحر المتوسط

جـ - مجموعة الأنابيب الجنوبية : المتجهة نحو الخليج العربي وهي شبكة من الأنابيب التي تربط بين مستودعات خزن النفط الخام في الحقول الجنوبية وموانئ التصدير في مياه الخليج العربي عبر ميناء العمية وميناء العميق .

د- الخط الستراتيجي : هنالك أنبوب رئيسي مهم لربط المنشأة وشبكات الأنابيب الشمالية والجنوبية عند حديثة سمي بالخط الستراتيجي وقد أعطى هذا الخط المرونة اللازمة في تصدير النفط المنتج من الحقول الجنوبية والنفط المنتج من حقول الشمال عن طريق الخليج العربي طول الخط 810 كم وقطره 142 أنج

هـ - الأنبوب العراقي السعودي : ينقل النفط الى ميناء المعجز من الحقول الجنوبية وهو متوقف عن العمل (عبد الرحمن ، اخرون ، 2008 ، 71-74)

2- ناقلات النفط :

الى وقت قريب كانت شركات النفط الأجنبية تحتكر عمليات النقل وتعرض أجور عالية تصل الى 60 % من سعر النفط المعلن واكثر من ذلك في الظروف الأستثنائية . ولتأمين نقل النفط للأسواق العالميه بعيدا عن شركات النقل الأحتكارية فقد تم تأسيس شركة لبناء وتشغيل اسطول عراقي لناقلات النفط العراقي كما يساهم العراق في شركة الناقلات العربية التابعة لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك)

ان التطور الكبير في حجم الناقلات تطلب تطور مماثل في بناء الموانئ البحرية وعلى هذا المبدأ انشئ ميناء العميق الذي يعد من أضخم الموانئ في العالم اذا تبلغ طاقته التحميلية 80-120 مليون طن سنويا ويستقبل الناقلات العملاقة التي تصل حمولاتها الى 350 الف طن . (عبد علي ، 2009 : 160)

3- موانئ العراق لتصدير النفط الخام:

هناك ثلاثة موانئ تطل على المياه الأقليمية للعراق وكالأتي :

- ميناء العمية :وهو الأقدم حيث انشئ عام 1961 وتم توسيعه مرتين حتى أصبح في عام 1975 يضم أربعة أرصفة للتحميل بطاقة تصديرية قدرها 80مليون طن \ سنة
- ميناء العميق : وهو المشروع العملاق الذي تزامن مع مشروع الخط الستراتيجي وهو ميناء حديث يضم أربعة أرصفة ويستقبل الناقلات التي تصل حمولاتها بين (35-350) الف طن وتبلغ الطاقة التصديرية (80-120) مليون طن \ سنة
- ميناء الفاو : هو ميناء قديم كان يستقبل الناقلات الصغيرة وبحمولة 35 الف طن كحد أعلى وتوقف استخدامه بعد أنشاء ميناء العمية عام 1961 أعيد أستخدامه في مطلع السبعينات وتوقف أستخدامه نهائيا بعد تشغيل ميناء العمية عام 1975 م والى الان .
- أهمية الفاو تركزت في أنها كانت تضم مستودعات عملاقة للنفط الخام مع محطات الضخ الى موانئ التصدير (عبيد واخرون ، 2008 : 75)

ثانيا : مميزات النفط العراقي:-

يتمتع النفط العراقي بمزايا قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم وهي تعزى الى عوامل طبيعية وأقتصادية جعلت العراق يحتل مركز مرموق في عالم النفط وكالأتي :

1- المزايا الجيولوجية أو الطبيعية :

أ- خلو الأراضي العراقية من الهزات الأرضية

ب- غزارة الابار العراقية وقلة عمقها

ت- الموقع الجغرافي للعراق

ث- نوعية النفط العراقي

2- المزايا الأقتصادية :

أ- أحتياطي النفط العراقي المقدر المثبت وغير المثبت (335) مليار برميل وهو بذلك ثالث اكبر أحتياطي في العالم بعد كل من السعودية وايران
ب- حجم الأنتاج القابل للزيادة والنمو
ت- ضألة كلفة الأنتاج
ث- العوائد الممتازة : تلعب العوائد المقدرة للنفط العراقي دورا هاما في جذب الشركات الأستثمارية اليه وان الشركات لا تستهين بالعوائد النفطية العالية
ج- أرتفاع العمر الأفتراضي للأحتياطي النفطي : يعد العمر الأفتراضي للأحتياطي النفطي من المعايير المهمة من الناحية الأقتصادية والسياسية فمن جهة انها تؤمن مصدر النقد الاجنبي لاطول فترة والجهة الثانية توفر الامان والأستقرار السياسي في ظل الامكانيات المتناقصة لأحتياط النفط العالمي أذ بلغ متوسط العمر الأفتراضي لأحتياطيات العراق في عام 2006 الى (164 سنة) وهو أطول أعمار دول أوبك الخليجية . (ابو بكر 2009 :2-3)

ثالثا : أسباب التذبذب في انتاج النفط في العراق:-

رغم سهولة الأنتاج النفطي في العراق الا ان انتاجه يتعرض الى التذبذب وهذا يعتمد على جملة متغيرات كالأتي (عبد علي واخرون ، 2009 : 174) :

1- أعتماد الأنتاج على الأبار القديمة التي قد انخفض فيها مخزون النفط
2- عدم وجود صيانة دورية لأبار النفط وتطويرها
3- عدم تأهيل الابار النفطية المنتجة رغم أن المجازفة فيها محدودة
4- تذبذب أسعار النفط وعدم ثباتها يخلق تردد لدى بعض الدول المنتجة لا سيما دولة منظمة اوبك
5- تذبذب الطلب العالمي على مادة النفط لأسباب قد تكون سياسية أو اقتصادية
6- وجود دول منتجة للنفط من خارج منظمة اوبك قد تتلاعب في الأسعار كونها غير ملزمة بكمية الأنتاج أو سعر البرميل الواحد ، وتعد أسعار النفط وتذبذبها من المشاكل التي عانى منها العراق ولم يزل ولا سيما تحت هذه الظروف والمتغيرات الدولية لذا قام العراق ببناء مصافي جديدة وتطوير المصافي الموجودة حاليا لسد الحاجة المحلية من المشتقات النفطية وأستثمارها لتنمية القطاعات المختلفة في البلاد .

رابعا : خطط تطوير الأنتاج النفطي قصيرة وطويلة الأجل:-

"تخطط وزارة النفط العراقية الى تحقيق أنتاج مقداره 12 مليون برميل خلال السنوات الست القادمة "

ويتم ذلك على مراحل ففي جولة التنافس الاولى لمنح التراخيص المنعقدة في حزيران 2009 م التي انتهت بزيادة في الأنتاج اكثر من 1,1 مليون برميل خلال المدة القادمة إضافة الى ما تحققه الكوادر الوطنية للحقول غير المؤهلة في جولة التنافس الثانية التي تقوم بتاهيلها والبالغة 1 مليون برميل اذ يتحقق من الجولة الاولى من خلال الموافقة على تأهيل ثلاثة حقول زيادة اكثر من (7) ملايين برميل ويتم ذلك خلال ال 6 سنوات القادمة ومن المخطط في جولة التراخيص الثانية أذ تكون المنافسة على كل من حقل (غرب القرنة مرحلة ثانية وحقل بترة في محافظة واسط) اللذان سوف يساهمان في زيادة الأنتاج بعد بلوغ الذروة بعد ست سنوات بمقدار 1,7 مليون برميل والخطة الموضوعة لحقول الفرات الاوسط تشتمل على حقول (مرجان والكفل وغرب الكفل) في كل من محافظة كربلاء والنجف ومن المتوقع لهذه الحقول ان يكون أنتاجها 100000 برميل يوميا وعلى الشركات في حال فوزها ادامة هذا الأنتاج لمدة 7 سنوات كحد ادنى

وتدفع مبلغ كهبة الى الحكومة العراقية مقدارها 100 مليون دولار ويكون الحد الادنى من الأستثمار 1009 مليون دولار والحقل الاخير المطروح للتنافس هو حقل (نجمة) في محافظة نينوى وانتاج الذروة فيه يبلغ 110 الف برميل ويوضح الجدول رقم 7 الحدود العليا للأنتاج لكل حقل من الحقول أعلاه والمدة المطلوبة من كل مستثمر وأن يحافظ فيها على مستوى الأنتاج والهبة غير قابلة للأسترداد والواجب دفعها للحقول العراقية والمبلغ الواجب أستثماره في كل حقل.

جدول رقم (7)

كميات الأنتاج والمدة والهبات ومبالغ الأستثمار ، موزع حسب الحقول من قبل الشركات الحائزة على موافقة الأستثمار

أسم الحقل	كميات الأنتاج الوصول اليها	المدة الواجب الحفاظ فيها على مستوى الأنتاج	الهبة	المبلغ الواجب أستثماره مليون \ دولار
غرب القرنة \ مرحلة ثانية	1,250 مليون برميل \ يوم	13 سنة	100مليون دولار	250 كحد ادنى
الغراف	150 الف برميل \ يوم	13 سنة	100 مليون دولار	150 كحد ادنى
بدرة	800 الف برميل \ يوم	7 سنوات	100 مليون دولار	100 كحد أدنى
نجمة	110 الف برميل \ يوم	9 سنوات	100 مليون دولار	100 كحد ادنى

المصدر : (أعداد الباحثان) (بعد الاطلاع على شروط وزارة النفط المنشورة على موقع الوزارة الالكتروني)

www.**oil**.gov.iq

خامسا : النفط ومستقبل التنمية الأقتصادية:

تشير التقارير الأقتصادية في الوقت الحاضر الى انه ليس هناك محددات خارجية على أنتاج وتصدير النفط العراقي في ظل الأنفتاح العالمي على العراق كما لا توجد محددات انتاجية على العراق من قبل منظمة أوبك ولأعتماد العراق الكبير على الأيرادات النفطية في تمويل نشاط الدولة المختلف فنرى الموازنة العراقية تعتمد على أيرادات النفط بما يقارب 96,5 % في تمويل الميزانية ولأستخدام هذه الأيرادات بالشكل الأمثل والأفضل حيث يذهب نحو 80% من الموازنة للأغراض التشغيلية و20 % توجه للأستثمار ولأنخفاض واردات العراق في الاونة الاخيرة من عمليات تصدير النفط بسبب أنخفاض أسعاره عالميا نلاحظ حدث خلل في التمويل وعدم امكانية تعويض من مصادر أخرى مما يدل على ان الأقتصاد العراقي احادي الأتجاه (أعتماده على أيرادات النفط) ومن ذلك نستدل ان الأقتصاد غير مرن وان للنفط دور كبير في تمويل الميزانية العراقية وعليه لابد من زيادة الأنتاج الى أقصى حد ممكن في أقصر مدة لغرضين أساسيين هما :

1- **أعادة أعمار العراق .**
2- **رفع المستوى المعاشي للفرد العراقي وتنمية القطاعات الأخرى الصناعية و الزراعية او الخدمية ويتم ذلك من خلال الأستخدام الأفضل على أقل تقدير للأيرادات النفطية .**

ولتحقيق الغرضين أعلاه لابد من وجود تمويل لزيادة الانتاج وذلك غير ممكن للأمكانيات الحالية المحدودة وخصوصا في الجانب المالي التقني التكنولوجي فلابد من الأستعانة بالشركات ذات الخبرة وبالشروط التي تخدم مصلحة العراق وتحافظ على امواله (السعيد :2009 : 9)

المبحث الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط العراقي

أولاً : الإطار القانوني المنظم لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

1- القوانين الخاصة بوزارة النفط وتنظيم عملها :

أ – قانون أستيراد وبيع المنتجات النفطية رقم 9 لسنة 2006 م الصادر من مجلس النواب بعد مصادقة مجلس الرئاسة طبقا للمادة 61 أولا من الدستور حيث يتضمن القانون قيام النشاط الخاص بأستيراد المشتقات النفطية حسب المواصفات العالمية التي تحددها الوزارات المختصة وخزنها ونقلها وبيعها للأستهلاك المحلي مباشرة او من خلال وكلاء مخولين

ب- قانون الأستثمار الخاص في تصفية النفط الخام المرقم (64) لسنة 2007 الصادر عن مجلس النواب طبقا للمادة (61) أولا ويهدف القانون الى تشجيع القطاع الخاص في المشاركة في عملية التنمية الأقتصادية في العراق والأسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام

جـ - قانون مكافحة تهريب النفط والمشتقات النفطية رقم 41 لسنة 2008 والذي يهدف الى الحد من ظاهرة تهريب النفط والمشتقات النفطية الى البلدان المجاورة

2- قانون الأستثمار العراقي :

قدم مشروع هذا القانون الى مجلس النواب في عام 2006 م تحت اسم قانون الأستثمار وتم أقراره في سنة 2008م ويهدف هذا القانون الى تشجيع الأستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للأسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الأنتاجية والخدمية وتنويعها من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس

المشاريع وتنمية الموارد البشرية وتوزيع الصادرات . يتضمن قانون الأستثمار فصول عدة تمس بشكل مباشر وغير مباشر عمل المستثمر ومن أهم هذه الفصول والفقرات ما يأتي :

- المادة 10 من الفصل الثالث والتي جاء فيها أن المستثمر يتمتع بغض النضر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للألتزامات الواردة في هذا القانون أذ يتمتع المستثمر بالمزايا الأتيه .(العلي ،2006 : 5-9)

1- يستطيع المستثمر اخراج رأس المال الذي ادخله الى العراق وعوائده
2- يحق للمستثمر التداول في سوق العراق للأوراق المالية وتكوين المحافظ الأستثمارية
3- أستنجار الأرض اللازمة لمصلحته او للمشروع للمدة التي يكون فيها المشروع قائم على أن لا تزيد المدة عن 50 سنة
4- التأمين على المشروع الأستثماري قابل للتجديد
5- التأمين على المشروع الأستثماري من قبل أي شركة تامين وطنية او اجنبية
6- فتح حسابات بالعملة العراقية أو الاجنبية لدى المصارف الخارجية او الداخلية .

والضمانات التي توفرها هذه المادة للمستثمر هي ما يلي :

أ- يحق للمستثمر توظيف عاملين غير عراقيين في حالة عدم توافر امكانية تشغيل وأستخدام عراقيين بالمؤهلات المطلوبة
ب- يمنح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشروع من غير العراقيين حق الأقامة وتسهيل دخولهم وخروجهم بسهولة
ت- يضمن عدم المصادرة او تاميم المشروع الأستثماري بأستثناء ما يصدر به حكم قضائي بات
ث- يحق للعاملين الفنيين والأداريين من غير العراقيين العاميلن في المشروع ان يحولو رواتبهم وتعويضاتهم الى الخارج

2- الاعفاءات (المادة 15):

نصت المادة (15) على العديد من الأعفاءات منها ما يلي (العلي ، 2006 : 11-13) :

- يتمتع المشروع الحائز على اجازة أستثمار بالأعفاء من الضرائب والرسوم لمدة 10 سنوات ابتداءا من بدء التشغيل التجاري .
- لمجلس الوزراء حق أقتراح مشاريع القوانين وتمديد أو منح أعفاءات بالأضافة الى ما ورد اعلاه .
- يمكن للهيئة الوطنية للأستثمار زيادة عدد سنوات الأعفاء بشكل طردي مع زيادة نسبة المشاركة للمستثمر العراق في المشروع لتصل الى (15) سنة اذا كانت نسبة المستثمر العراقي (50%)

3- الماد ة (16):

اذا انتقل المشروع خلال مدة الأعفاء الممنوحة له الى منطقة تنموية اخرى يعامل معاملة مشاريع المنطقة التنموية الجديدة من حيث الأعفاءات (العلي ، 2006 : 14)

4- المادة (17):

يتمتع المشروع بما يأتي :

- أعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن يتم ادخالها خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح اجازة الأستثمار .
- تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم اذا ادى ذلك الى زيادة الطاقة التصميمية على أن يتم ادخالها خلال 3 سنوات من تأريخ أشعار الهيأة بالتوسيع .
- تعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن 20% من قيمة شراء الموجودات

وفي مقابل ذلك يتحمل المستثمر الألتزامات الأتية :

- أشعار هيأة الأستثمار خطيا فور الأنتهاء من تركيب الموجودات وبدء العمل التجاري .
- مسك حسابات أصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق .
- تقديم دراسة جدوى أقتصادية وفنية للمشروع .
- مسك سجلات بالمواد المستوردة للمشروع والمعفاة من الرسوم .
- المحافظة على سلامة البيئة والألتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والأنظمة العالمية .
- الألتزام بالقوانين العراقية النافذة الخاصة بتنظيم العمل والأجور والرواتب والاجازات وأوقات العمل الى اخره .
- الألتزام بجدول تطبيق العمل الذي يقدمه المستثمر مع الواقع على أن لا يكون التفاوت الزمني بعد اجراء المطابقة بين الفعلي والمخطط اكثر من 6 أشهر .
- تدريب مستخدمي العراق وتأهيلهم وزيادة قدراتهم وكفائتهم . (العلي ، 2006 : 15-17)

ثانيا : أنماط الأستثمار النفطي:

1- معنى الأستثمار النفطي :

يقصد بة" هو الاسلوب او الاداة التي يتم بموجبها أو وفقا لها أستغلال الثروة النفطية في مكان وزمان معين ومن قبل طرف أو عدة أطراف نفطية معنية بذلك الأستغلال وهي أطراف مانحة (مالكة الأرض) أطراف ممنوحة أي ان الأطار القانوني التنظيمي والأداري والأقتصادي والفني الذي ينظم ويحدد كيفية أستقلال الثروة النفطية مع تحديد الحقوق والواجبات للطرفين المتعاقدين المعنيين بأستغلال نفطي لمكان وزمان معلومين .

2- أنواع الأستثمار النفطي وهي كالأتي :

أ – نمط الامتياز

A- concession mod

ب-نمط المشاركة **partispation mod**

B-

جـ - نمط المقاولة (نمط الخدمة)

C- contract mod

د – نمط المباشر أو الوطني **D- driect national mod**

وسيتم التركيز على النمط الثالث لأنه الأفضل في الوقت الحاضر وسنتناوله من خلال معناه وظهوره ومميزاته

- **نمط المقاولة ويسمى هذا النمط أيضا نمط الخدمة أستنادا الى طبيعة الأتفاقية أو العقد النفطي الذي تعهدت به الدولة النفطية أو أحدى المؤسسات الوطنية بالأتفاق مع طرف اجنبي شركة نفطية أو مؤسسة نفطية خاصة أو عامة للقيام ببعض الفعاليات النفطية نيابة عن الطرف المانح مع تحمل أعباء تلك الفعاليات ومخاطرها مقابل الحصول على حصة أو نصيب من تلك الفعاليات المتفق عليها والتي تتكون لاحقا طيلة فترة سريان مدة العقد النفطي .**

ظهر هذا الأسلوب وانتشر في العديد من المناطق والبلدان النفطية كمحاولة من الدول النفطية لتحسين شروط وأوضاع أستغلال نفطها وبما يحقق مصالحها بصورة أفضل واكبر مما كانت تحصل عليه تلك الدول من عقود الامتياز والمشاركة بالتعاون مع اطراف اجنبية وغالبا ما تكون شركات متعددة الجنسية يتم أختيارها وفق شروط معينة يتفق معها على القيام ببعض الفعاليات النفطية لحساب الطرف المانح وكان الظهور الاول لعقود تتفق مع هذا النمط وتم تنفيذها في المكسيك عام 1948 وفي الأرجنتين عام 1958 وفي أندنوسيا عام 1962 وفي أيران عام 1966 وفي العراق مع شركة أيراب الفرنسية عام 1967 .

مزايا نمط المقاولة أو الخدمة :

1. **الطرف الأجنبي المتعاقد معه يقوم بالأعمال المسندة اليه بتفويض من الطرف المانح له ونيابة عنه للقيام بالنشاطات النفطية الموكلة اليه ولحساب الطرف الوطني لقاء حصة نفطية عن تلك النشاطات .**
2. **يتحمل الطرف الأجنبي (الممنوح أو المقاول المتفق عليه) الأعباء المالية كافة والمخاطر الناجمة عن ذلك الأستغلال النفطي .**
3. **عند اكتشاف النفط تجاريا يحصل الطرف الاجنبي بموجبه على نسبة من الأنتاج والأرباح وبموجب ما اتفق عليه مسبقا في العقد .**
4. **مساحة الأرض الممنوحة للأستغلال النفطي صغيرة ومحددة ، ولكنها ذات خصائص نفطية جيدة .**
5. **مدة سريان العقد محددة تتراوح بين (15-25) سنة .**
6. **الطرف الاجنبي يسترد ما أنفقه من أستثمارات واعباء مالية بنسب معينة من :**
   - **أ- من الأنتاج النفطي الكلي**
   - **ب- او الحصول على كميات من النفط الخام بسعر منخفض عن السوق أو بسعر الكلفة الأنتاجية**
   - **ت- او الأرباح الاجمالية المتحققة للمشروع .**

   وتكون بمرور 5 سنوات هذه الأستردادات للنفقات الأستثمارية
7. **يتحقق للدولة المانحة لهذا العقد النفطي منافع كبيرة جراء ذلك النمط الأستثماري النفطي سواء كان من ناحية الأشراف او الادارة لهذا المشروع النفطي أو من ناحية حصوله على الخبرة والدراية والتكوين الفني ما يلتزم به الطرف الاجنبي بتقديمه أو من ناحيه الفوائد النفطية الكلية والتي تتجاوز نسبتها (80%) من أيرادات المشروع النفطي القائم بموجب ذلك العقد .**

ان عقد المقاولة النفطي يتناسب اكثر من غيره من أتفاقيات أستثمار النفط الاخرى مع مقتضيات سيادة الدولة على ثروتها النفطية او الطبيعية أو من حيث المزايا المالية التي تتحقق للطرف الوطني أضافة الى ذلك

انه يمثل تطورا هاما في وسائل الأستغلال النفطي في الشرق الاوسط عامة وفي بعض الدول العربية المنتجة للنفط خاصة (الدوري ، 2003 : 200- 208)

ثالثا : العقود المبرمة فعلا في العراق :

سنوضح ادناه العقود التي تم توقيعها بين كل من وزارة النفط وشركات النفط العالمية في قطاع الأستخراج بشكل خاص وفي الفترة (2003-2009) لم يشهد العراق توقيع عقود لتطوير حقوله النفطية المنتجة حاليا أو الحقول المكتشفة ولم تطور بعد لا في عقد الثمانينات بسبب الحرب العراقية الأيرانية ولا في التسعينات للأسباب السياسية وحرب الخليج الثانية وفرض العقوبات على العراق من قبل الأمم المتحدة وانغلاق العراق عن العالم الخارجي وانقطاع العالم الخارجي عن العراق ما عدا بعض الشركات الروسية والصينية في محاولات لتطوير بعض الحقول والتي لم تسفر عن تنامي حقيقي في حجم الانتاج وحتى ما بعد عام 2003 فتدهور الظروف الامنية التهديدات المختلفة الموجهة للدولة بمختلف قطاعاتها ولأبناء الشعب العراقي والأوضاع المضطربة غير المستقرة دفع الشركات النفطية ذات الخبرة والقدرة المالية والمالكة للتكنولوجيا المتطورة للعزوف عن القدوم والأستثمار في القطاع الأستخراجي النفطي في العراق ولغاية سنة (2007- 2008) وبعد أنتظام الاوضاع بشكل نسبي يبعث على الطمأنينة وأعلان وزارة النفط عن وجود فرص استثمارية نجد الشركات قد أقبلت وبشكل ملفت للنظر للمنافسة بالفوز على هذه الفرص وتم الأعلان عن الفرص في جولتين سنوضحهما كالأتي :

1- جولة التراخيص الاولى :

وتم الأعلان عنها في 30 حزيران 2008 وكانت الحقول هي [الرميلة الشمالي ، الجنوبي ، غرب القرنة ، الزبير ، حقول ميسان (بزركان ، فكة ، أبو غراب) كركوك ، باي حسن] .وحقلين غازيين النصارية وعكاش . وقد أثمرت الجولة عن توقيع عقد حقل الرميلة مع أأتلاف شركتي BP البريطانية و CNBC الصينية ، بالأضافة الى توقيع عقد مع أأتلاف شركتي EXXON MOBIL الأمريكية وشيل الهولندية البريطانية لتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الأتفاق مع أأتلاف شركات ENI الأيطالية ، OCCIDENTAL الأميركية ، COGAS الكورية الجنوبية لتطوير حقل الزبير وأن هذه العقود ترفع أنتاج العراق من النفط الخام (7 ملايين برميل يوميل يوميا) خلال مدة 6 سنوات.

2- جولة التراخيص الثانية:

والتي تم الأعلان عنها في 13-12-2008 وتشمل الحقول التالية (مجنون ، غرب القرنة) مرحلة ثانية ، الحلفاية ، الغراف ، مجموعة الكفل وتشمل (غراب ، الكفل ، مرجان) شرقي بغداد ، الحقول الشرقية وتشمل كلابات ، كمرة ، خشم الاحمر ، ناودومان) بدرة ، نجمة ، القيارة . بعد اكمال فعاليات جولتي التراخيص الثانية التي تمخض عن احالة 7 حقول نفطية مكتشفة غير مطورة الى أأتلافات لشركات عالمية بعقود خدمة وهي :

أ- حقل مجنون فاز به أتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية بسعر 1,39 دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروة (1,8) مليون برميل يوميا

ب- حقل حلفاية فاز به أأتلاف شركتي CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية بسعر (1,40) دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروة 535 الف برميل يوميا

ت- حقل غرب القرنة مرحلة ثانية فاز به أأتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية بسعر 1,15 دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروة 1,8 مليون برميل يوميا

ث- حقل الغراف فاز به أأتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية بسعر 1,49 دولار للبرميل بأنتاج ذروة تبلغ 230 الف برميل يوميا

ج- حقل بدرة فازت به أأتلاف شركات كاز بروم الروسية وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية و TPAO التركيةبسعر 5,50 دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروة 170 ألف برميل يوميا

ح- حقل الكيارة فازت به شركة سن أنكول بسعر 5 دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروة 120 ألف برميل يوميا

خ- حقل نجمة فازت به شركة (سن أنكول) بسعر 6 دولار للبرميل المنتج الواحد وبأنتاج ذروة 110 الف برميل يوميا.

وبذلك تكون كميات الأنتاج المضافة الى أنتاج الوزارة من تطوير هذه الحقول السبعة (4,654) مليون برميل ويلخص الجدول رقم 8 المعلومة الخاصة لجولة التراخيص الثانية

الجدول (8)
عقود جولة التراخيص الثانية الموقعة مع وزارة النفط العراقية

ت	أسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الأستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر عن كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل \ يوم
.1	حقل مجنون	أأتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1.800مليون
.2	حقل حلفاية	أأتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$1.40	535الف
.3	حقل غرب القرنة مرحلة ثانية	أأتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية	$1.15	1800 الف
.4	حقل الغراف	أأتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$1.49	230 الف
.5	حقل بدرة	أأتلاف شركتي كاز بروم الروسية ، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية ، TPAO التركية	$5.50	170 الف
.6	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$5	120 الف
.7	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$6	110 الف
.8	أسم الحقل	الشركة الحائزة على موافقة الأستثمار وفازت بالعقد	عائد المستثمر عن كل برميل منتج	أنتاج الذروة برميل \ يوم
.9	حقل مجنون	أأتلاف شركتي شل الهولندية البريطانية وبتروناس الماليزية	$ 1,39	1.800مليون
.10	حقل حلفاية	أأتلاف شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية	$1.40	535الف
.11	حقل غرب القرنة مرحلة ثانية	أأتلاف شركتي لوك أويل الروسية وشتات أويل النرويجية	$1.15	1800 الف
.12	حقل الغراف	أأتلاف شركتي بتروناس الماليزية وجانكس اليابانية	$1.49	230 الف
.13	حقل بدرة	أأتلاف شركتي كاز بروم الروسية ، وكوكاز الكورية وبتروناس الماليزية ، TPAO التركية	$5.50	170 الف
.14	حقل الكيارة	شركة سن أنكول	$5	120 الف
.15	حقل نجمة	شركة سن أنكول	$6	110 الف
		المجمـــــــــــــــوع	--	4765000

المصدر : (أعداد الباحثان)

في اطار عقود قطاع الأستخراج تم توقيع عقود شراكة مع شركة الواحة الصينية (النفط الوطنية الصينية) لتطوير حقل الاحدب في محافظة واسط وقد تم المباشرة بالعمل فيه من قبل الشركة المنفذة وتجدر الأشارة الى وجود مفاوضات مع شركة شل الهولندية البريطانية مع شركة غاز الجنوب لاستثمار الغاز المصاحب لعملية أستخراج النفط الخام في المنطقة الجنوبية

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- **للإستثمار الأجنبي المباشر دور في تطوير قطاع النفط العراقي وتأثيرات هذا الإستثمار تكون ايجابية في بعض الجوانب وسلبية في جوانب اخرى.**
2- **للإستثمار الأجنبي دور تاريخي في قطاع النفط العراقي بداياته منذ العهد العثماني وهذا يدل على معرفة المستثمر الأجنبي بالبيئة الإستثمارية العراقية منذ وقت طويل.**
3- **الكوادر الوطنية غير قادرة على القيام بتطوير القطاع الإستخراجي ولا يعود ذلك لوجود قصور في القدرات والخبرات والمهارات لدى الكوادر العراقية وإنما يعود ذلك إلى عدم توافر التكنولوجيا والتقنية الحديثة لديهم والتي تتوافر لدى الشركات الكبرى العالمية وقيامها بالتمويل بدلاً عن الحكومة العراقية.**
4- **للإستثمار الأجنبي المباشر مساهمة في رفع الطاقات الإنتاجية للعراق من النفط الخام وسوف تزداد قدرة العراق على زيادة صادراته وسيؤدي إلى وضع العراق في مكانه الصحيح بين الدول الكبرى المصدرة للنفط عالمياً وتعزيز قدرته التنافسية.**

5- يوجد اطار قانوني ينظم عمل الإستثمار بشكل عام ولكن لا يوجد هناك قانون مشرع حديثاً ينظم عمل الاستثمار في قطاع النفط والغاز خصوصاً.
6- عقود الخدمة المبرمة في العراق هي الأفضل ما بين العقود المطروحة.
7- البيئة العراقية وعلى الرغم من المعوقات (سياسية واقتصادية وأمنية) إلا أنها جلبت الإستثمار الأجنبي وبشكل كبير وخصوصاً في قطاع النفط.

ثانياً: التوصيات

1- وجوب توفير قانون وتشريع متخصص ينظم عمل الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي النفط والغاز.
2- في حالة زيادة كميات النفط المنتج والمصدر بشكل مضطرد وبكميات كبيرة وازدياد الطلب قد يكون بشكل لا يتناسب أو يقل عن الكميات المنتجة سيؤدي ذلك إلى خفض الأسعار عالمياً فيجب مراعاة ذلك.
3- لابد من وجود اشتراطات في العقود المبرمة مع الأطراف الأجنبية تنظم نسبة العمالة المحلية الواجب تشغيلها في المشروع الإستثماري النفطي بنسبة معينة من اجمالي العمالة.
4- لابد من استثمار الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط واستغلاله بدل من ان يهدر.
5- لابد من حل مشكلة الحقول المشتركة مع الدول المجاورة بأسرع وقت لأن العراق بحاجة لكل برميل ينتج ويباع لإعادة إعمار العراق.
6- لابد من الإشارة إلى أهمية تطوير قطاع التكرير نظراً لتقادمه وتخلفه التقني والتكنولوجي عن الحاصل في قطاع التكرير عالمياً فلابد من إدخال استثمار أجنبي مباشر لتطوير هذا القطاع الحيوي والمهم الذي لا يقل أهمية عن أهمية قطاع الاستخراج.
7- نوصي بإعادة تشغيل مجموعة الأنابيب المتجهة غرباً مروراً بسوريا ولبنان إنتهاءاً عند مينائي بانياس وطرابلس على البحر المتوسط والانبوب العراقي السعودي المتجه غرباً أيضاً الذي ينقل النفط من الحقول الجنوبية إلى (ميناء المعجز) المطل على البحر الأحمر وذلك سيؤدي إلى زيادة المرونة في التصدير فوجود أربعة منافذ للتصدير أفضل من وجود منفذين
8- نوصي القيام بالتوجيه الأمثل للموارد المالية المتأتية من الكميات المضافة الى الإنتاج عن طريق القيام بعمليات التطوير لتوجيهها نحو الجانب الإستثماري لا الجانب التشغيلي من الموازنة والميزانية العامة ، وذلك للتخلص من مشكلة الإعتمادية على واردات النفط كمصدر أحادي لتمويل الميزانية العراقية في جانب إيراداتها وتمويل نفقاتها بخلق مصادر أخرى للأموال تمثل إيرادات للميزانية بجانب الإيرادات من النفط وذلك سيمنح مرونة أكبر للأقتصاد العراقي .

المصـــــادر

1- الكتب:

1- عبيد وآخرون ، د.بسام عبد الرحمن "جغرافية العراق وبعض الدول المجاورة" ط26 ، طباعة ونشر شركة الاعتدال ، بغداد العراق ، 2008.
2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير "التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ، ط2 ، دار الساقي ، بيروت لبنان ، 2004.
3- الزبيدي ، حسن لطيف كاظم "النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية" ، ط1 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، العراق ، 2007.
4- خريوش وآخرون ، د.حسني عل "الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق" ط1، دار زهران للنشر ، عمان ، الاردن ، 1999.
5- آل شبيب ، د.دريد كامل "ادارة المحافظة الاستثمارية" ،ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن ، 2010م.
6- السامرائي ، د.دريد محمود "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية" ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ن بيروت ، لبنان ، 2006.
7- العلي ، ذاكر خليل "قانون الإستثمار رقم 13 لسنة 2006" ، ط2 ، نشر وتوزيع الجيل العربي ، بغداد العراق ، 2006.
8- الجميل ، د.سرمد كوكب "التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات" ، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل العراق ، 2002.

9- الحسني ، عدنان تقي "التمويل الدولي" ، ط1 ، دار المحدلاوي للطباعة والنشر ، عمان ، الادرن ، 2002.

2-اطاريح الدكتوراه

1- الزبيدي ، محمد ناجي محمد "فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة ، دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية (الصين ، الامارات ، العراق)" ، اطروحة دكتوراه فلسفة ادارة أعمال مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 2008.
2- عبيد ، نغم حسين نعمة "الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية دراسة تطبيقية على بلدان العالم العربي مع الاشارة إلى امكانية استضافته في العراق" ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، فلسفة في إدارة الأعمال ، 2006.
3- السامرائي ، هناء عبد الغفار "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية" ، اطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، 1999.

3-رسائل الماجستير

1- السعدي ، اسامة علي كاظم حسن "اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادية البلدان العربية مصر والاردن حالتين دراسية دراسة قياسية تحليلية للمدة (1991-2005)" ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007.
2- جبر انتظار صباح "العوائد المالية النفطية وأثرها في الأمن القومي العربي" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة بغداد ، دراسة جغرافية سياسية ، 2003.
3- حميد ، دينا أحمد "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005.
4- العكيدي ، رجاء عزيز بندر "تقييم المحددات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، دراسة لعينة من البلدان النامية المختارة من سنة (1994-1998)" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2000.
5- الوزني ، عادل عيسى كاظم "الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005.
6- محمد ، علي حسن زايد "الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحول اقتصاد السوق ،
7- العريان ، ياسمين نهاد فيصل "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في القيود المحاسبية في البنوك التجارية دراسة تطبيقية على بعض بنوك مصر حالة دراسية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية التجارة جامعة عين شمس، 1997.

4- الدوريات والتقارير والمجلات العلمية

1- أبو بكر ، الملا محمد "مميزات النفط العراقي الجاذبة للإستثمار" مقال منشور في جريدة الاتحاد ، الصحيفة المركزية للإتحاد الوطني الكردستاني العدد 35 ، 2009م.
2- العيد ، باسمة مظلوم "الإنتاج النفطي الخيار الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية" الملحق الثقافي لجريدة روافد نفطية العدد الثاني ، 2009م.
3- خضر ، حسان "الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا" سلسلة دورية تعنى بالتنمية في البلدان العربية العدد الثالث ،2004م.
4- رزاق ، د.وشاح "الإستثمار الأجنبي المباشر مخاطر ومحددات وحوافز الجذب" دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط ، 2008م.

5- مصادر الانترنت

1- www.ALitthad.com
2- **www.Almaahade AL-ARaabe.com**
3-WWW.OILANDGASDIRECTORY.COM

.....

.....

.....